

٢٠- تعيد تأكيد ضرورة قيام الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية باتخاذ تدابير لتضمن للمرأة تمتعها بالمساواة في فرص الوصول إلى المجالات العلمية والتكنولوجية، ولا سيما في المجالات التي تكون فيها المرأة غير ممثلة أصلاً أو تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وبالمساواة في فرص الاشتراك فيها؛

٢١- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٤٥)، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأيدته فيما بعد الجمعية العامة وأكدته من جديد،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١٥١/٤٦، المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الهادف، على أساس الأولوية، إلى تحقيق تحول وتكامل وتنوع ونمو الاقتصادات الأفريقية بشكل متسارع بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي،

وقد نظرت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا"^(٤٨) وفي الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه،

وإذ تدرك الأهمية الحاسمة التي يكتسبها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات المتصلة بهما، بالنسبة للتخطيط والتنمية واتخاذ القرارات في مجال العلم والتكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات الذاتية في ميدان العلم والتكنولوجيا في إطار عملية النمو والتنمية،

وإذ تدرك أيضاً أن الهدف الأساسي للعلم والتكنولوجيا، الذين يلبيان الاحتياجات الأساسية، ينبغي أن يتمثل في

١٤- تحيط علماً بأن تعزيز التعاون يمكن أن يساعد على تركيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ليكون لها أثر أكبر؛

١٥- تسلّم بأهمية التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا، انطلاقاً من أوجه التكامل فيما بينها، والحاجة إلى زيادة دفع ذلك التعاون من خلال إقامة مراكز وطنية للتكنولوجيا والمعلومات في البلدان النامية و/أو تعزيزها وربطها في شبكات على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية والعالمية لتعزيزها لبحوث التكنولوجيا والتدريب عليها ونشرها فضلاً عن إقامة مشاريع مشتركة في البلدان النامية، وتحت مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة على توفير دعم مستمر ومعزز من خلال توفير المساعدة التقنية والتمويل لهذه الجهود؛

١٦- تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ذات الصلة مواصلة تشجيع إقامة تعاون تكنولوجي فعال ومفيد بصورة متبادلة بين البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال وجميع البلدان الأخرى، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

١٧- تلاحظ تأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقرار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية اختيار تكنولوجيات المعلومات بوصفها الموضوع الفني الرئيسي في أعمالها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ المتخللة للدورات وتشكيل أفرقة مناقشة و/أو أفرقة عاملة لتحليل المسائل المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للتنمية، وتفصيلها ووضع توصيات بشأنها؛

١٨- تحيط علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دعوة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى النظر في طرق ووسائل صياغة رؤية مشتركة تنعكس بمساهمة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في المستقبل، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في فيينا في عام ١٩٧٩؛

١٩- تؤكد على أدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تعزيز بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، وتطلب إلى جميع البلدان القادرة على المساهمة في الصندوق أن تفعل ذلك بسخاء؛

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٥١)، و ٩٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه أن تعقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ تؤكد من جديد إعلان باريس، وبرنامج العمل، الذي يتمثل هدفها الأساسي في وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية-الاقتصادية لأقل البلدان نمواً وتنشيط نمو هذه البلدان وتنميتها والتعجيل بهما، وبذلك وضع هذه البلدان على طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لأن أقل البلدان نمواً لم تتمكن، كمجموعة، من تحقيق الكثير من أهداف برنامج العمل، وكذلك لأن حالتها الاجتماعية-الاقتصادية الشاملة قد استمرت في التدهور،

وإذ تلاحظ مع القلق انخفاض تدفق الموارد الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، وما ينجم عنه من ضرورة منحها الأولوية في تخصيص الموارد الممنوحة بشروط ميسرة، واستمرار تهيمشها في التجارة العالمية، فضلاً عن أن الكثير من أقل البلدان نمواً يواجه مشاكل دين خطيرة ويعتبر أكثر من نصفها معسراً،

وإذ تحيط علماً بالاستنتاجات المتفق عليها ٤٢٣ (د - ٤١) في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ في مجلس التجارة والتنمية^(٥٢) بشأن الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، مما جرى تأكيده بموجب "تقرير عام ١٩٩٥ عن أقل البلدان نمواً"^(٥٣)،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٥٤)،

١ - تؤكد من جديد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٥١) بوصفه أساس التعاون المستمر بين أقل

تهيئة ظروف تنمي قدرة من يعيشون في فقر على الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا وفهمهما وتحقيق التكامل بينهما واستخدامهما على الوجه الأكمل وتطويرهما على نحو ابتكاري من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية،

وإذ تشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان تعزيز العلم والتكنولوجيا في أفريقيا بوسائل من بينها طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تلاحظ الجهود التي يضطلع بها حالياً القادة الأفريقيون في إطار المنتدى الرئاسي بشأن تسخير إدارة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا، ١٩٩٥-٢٠٠٥،

وإذ تحيط علماً ببرنامج عمل القاهرة الذي اعتمده في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين^(٥٤)،

١ - تحيط علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا"^(٥٨)، وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه^(٥٠)،

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز وتنفيذ الأنشطة المضطلع بها دعماً للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا للتسعينات؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وفي سياق استعراض منتصف المدة الذي سيجري في عام ١٩٩٦ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، مقترحات محددة بشأن الأنشطة المضطلع بها من أجل تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا، على أن يأخذ في الاعتبار الآراء والتوصيات الواردة في التقريرين المذكورين أعلاه وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥